



A Proposed Model For The Affirmation of Commitment To The Requirements of Social Responsibility of Economic Units (Analytical Study)

انموذج مقترح لبرنامج توكيد الالتزام بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية

للوحدات الاقتصادية (دراسة تحليلية)

*م. د. صابرین کریم بلاسم

ABSTRACT

The subject of social responsibility is one of the old and modern issues at the same time as a result of the development in the business environment, which increased with it the accountability pressures on the units, whether by international organizations or stakeholders, which called for the necessity to disclose the social and environmental impacts of the units' activities as well as the economic effects, and other reasons. That pushes the economic units to disclose their social responsibilities, attract new investments, open new markets, enhance financial performance, improve their relationship with groups of stakeholders, and the desire to abide by legislation and laws to avoid punishment and accountability, so the researcher 'interest in this topic came with the aim of clarifying trends and modern approaches to social responsibility and showing areas of interconnectedness. Between social responsibility and professional assurance services

*جامعة واسط – كلية الإدارة والاقتصاد

and developing a program that can be guided by the concerned authorities to confirm social responsibility information by adopting a deductive approach. A set of conclusions have been reached, including that the concept of social responsibility means that economic units carry out mandatory or voluntary activities aimed at solving the problems of society. Or prevent and reduce their occurrence The negative external effects of its activities and that these activities fulfill some of the requirements of society and may not yield direct economic benefits to the economic units. And that any negative behavior by the unit threatens the value and legitimacy of the unit. Therefore, social responsibility reports are an important tool for communicating the unit with its community and maintaining its legitimacy by following various strategies to obtain legitimacy, and reflects the extent of the unit's recognition and awareness of its responsibilities towards society in addition to informing and educating stakeholders about Changes related to the unit's performance activities

المستخلص

يعد موضوع المسؤولية الاجتماعية من المواضيع القديمة والحديثة بنفس الوقت نتيجة التطور الحاصل في بيئة الاعمال مما زادت معه ضغوط المساءلة على الوحدات سواء من قبل المنظمات الدولية او اصحاب المصالح التي دعت الى ضرورة الافصاح عن الاثار الاجتماعية والبيئية لأنشطة الوحدات فضلاً عن الاثار الاقتصادية ، ومن الاسباب الاخرى التي تدفع الوحدات الاقتصادية للإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية ،جذب استثمارات جديدة ، وفتح اسواق جديدة ، وتعزيز الاداء المالي، وتحسين علاقتها بفئات اصحاب المصالح ، والرغبة بالالتزام بالتشريعات والقوانين لتجنب العقاب والمساءلة لذا جاء اهتمام الباحثة بهذا الموضوع بهدف توضيح الاتجاهات والمداخل الحديثة للمسؤولية الاجتماعية وبيان مجالات الترابط بين المسؤولية الاجتماعية وخدمات التوكيد المهني ووضع برنامج يمكن ان يسترشد به من قبل الجهات المعنية لتوكيد معلومات المسؤولية الاجتماعية من خلال انتهاج المنهج الاستنباطي وقد تم التوصل الى مجموعه من الاستنتاجات منها أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعني قيام الوحدات الاقتصادية بأنشطة الزامية او طوعية تهدف في حل مشكلات المجتمع او منع وقوعها والحد من الاثار الخارجية السلبية لأنشطتها وان هذه الانشطة تفي ببعض متطلبات المجتمع وقد لا

تعود على الوحدات الاقتصادية بفائدة اقتصادية مباشرة. وان اي تصرف سلبي من قبل الوحدة يهدد من قيمة ومشروعية الوحدة لذا تكون تقارير المسؤولية الاجتماعية اداة مهمة لتواصل الوحدة مع مجتمعها والمحافظة على مشروعيتها عن طريق اتباعها استراتيجيات مختلفة للحصول على الشرعية، وتعكس مدى اعتراف ووعي الوحدة لمسؤولياتها تجاه المجتمع بالإضافة الى اعلام وتثقيف اصحاب المصالح بخصوص التغيرات المرتبطة بأنشطة اداء الوحدة .

مقدمة ومنهجية البحث : لقد اصبح لزاماً على الوحدات الاقتصادية ان تعمل على تلبية متطلبات المجتمع ومقابلة توقعاته ، واصبحت هذه الوحدات ملزمة – سواء من تلقاء نفسها أو نتيجة ضغط الرأي العام – بالوفاء بمجموعة من المسؤوليات في حدود إمكانياتها ، ومن اهم هذه المسؤوليات هي المسؤولية الاجتماعية لذلك سوف أتطرق في هذا البحث الى المسؤولية الاجتماعية وكيف يؤدي توكيدها الى مساعدة الوحدات على الوفاء بهذه المسؤولية.

مشكلة البحث : تقوم الوحدات الاقتصادية باستغلال القوة الاقتصادية التي تمتلكها في تنفيذ مصالحها على حساب مصالح البيئة والمجتمع ، وان الكثير من الممارسات والسياسات التي تم وضعها لتعزيز المسؤولية الاجتماعية غير فعالة وغير كافية ، وان الكثير من السياسات الطوعية للوحدات الاقتصادية التي تم وضعها تصرف الانتباه بعيداً عن السيطرة على سلوكها والتنظيم الخارجي والتمويه عن انشطتها التي تكون مشروعة اجتماعيا لكنها تضر بالبيئة لذا يتطلب الامر ان يتم مراجعة هذه الانشطة لغرض توكيدها من خلال برنامج متكامل يغطي الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق ابعاد مسؤوليتها الاجتماعية .

أهداف البحث : يسعى البحث لتحقيق الاهداف الاتية

- ١- توضيح الاتجاهات والمداخل الحديثة لمسؤولية الاجتماعية
 - ٢- بيان مجالات الترابط بين المسؤولية الاجتماعية وخدمات التوكيد المهني
 - ٣- وضع برنامج يمكن ان يسترشد به لتوكيد ابعاد المسؤولية الاجتماعية
- أهميه البحث :** أن الهدف الاساسي لأنشطة الوحدة الاقتصادية هي تعظيم وتوليد القيمة لكل اصحاب المصلحة ، وتتنوع وتتعدد تلك الجهات التي تضغط من اجل تبني الوحدات الاقتصادية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وبهذا تجد ادارة الوحدات نفسها مقابل تلك الضغوط والمطالب المتزايدة من اصحاب المصالح بسبب التطور الحاصل على الصعيد السياسي والتكنولوجي والاجتماعي وتطور وحدات المجتمع المدني الى العمل بطريقة مستدامة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً فضلاً عن الاعتراف بحقوق اصحاب المصلحة ومنهم الموظفين والشركاء التجاريين و الزبائن والبيئة والمجتمع.

فرضية البحث : يمكن وضع برنامج لتوكيد المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية من خلال المعايير الدولية للتدقيق ومؤشرات واهداف التنمية المستدامة.

منهج البحث : وضعت الباحثة رؤيتها من خلال تحليل محتوى المسؤولية الاجتماعية ومدارسها الموجوده ضمن المراجع والبحوث المتوافرة في المكتبات ومواقع الانترنت ، واستعمال المنهج الاستنباطي في وضع البرنامج المقترح .

محتويات البحث :

- المسؤولية الاجتماعية (مداخلها مفهومها ،اهميتها ومبادئها،ابعادها واستراتيجياتها وتقاريرها)
- العلاقة بين توكيد الاداء المستدام والوفاء بالمسؤولية الاجتماعية
- الانموذج المقترح
- الاستنتاجات والتوصيات

١- المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility

١-١ : مداخل المسؤولية الاجتماعية

تناولت الادبيات ثلاثة مداخل اساسية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية :-

الأول – مدخل المساهمين:- قدم هذا المدخل (Fredaman) في ستينيات القرن الماضي ويمثل النظرة الكلاسيكية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ويتمثل هدفه الوحيد هو تعظيم ارباح المساهمين في الوحدة الاقتصادية إذ يرى ان ادارة الوحدة مسؤولة عن أعمالها أمام المساهمين والمالكين في سعيهم للحصول على الارباح وكذلك اهمية تحديد الفعاليات المسؤولة عنها اجتماعياً والخاصة بتطوير رأس المال الاجتماعي (Gabbels، ٢٠٠:٢٠١٥).

الثاني – مدخل اصحاب المصالح:- نال هذا المدخل اهتماماً كبيراً وبموجبه فأن الوحدة غير مسؤولة عن المجتمع العالمي ككل ولكن هدفها هو الاستجابة لحاجات ومتطلبات اصحاب المصالح المستفيدين من الوحدة وان الاهتمام الكبير بهذه الاطراف هو امر ضروري وحاسم لنجاح الوحدات (Caray&Font، ٤٥:٢٠١١).

الثالث – المدخل المجتمعي :- بموجب هذا المدخل فأن الوحدة الاقتصادية مسؤولة امام كل المجتمع وهي جزء لا يتجزأ منه ، ويجب ان تعمل على تلبية احتياجاته بشكل بناء ويرتبط هذا المدخل ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الاستدامة ، وهناك علاقة وثيقة بين مفهوم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (السلماوي، ٨٢:٢٠١٥).

Historical Perspective for concept of Social Responsibility ٢٠١: منظور تاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

ان تاريخ ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعود الى عصر الفراعنة اي قبل ٢٠٠٠ قبل الميلاد حيث اشار المصريين القدماء للمسؤولية الاجتماعية من خلال ما يعرف بنصيحة الاب الى الابن ، وتماشى كذلك البابليون ٦٠٠ قبل الميلاد مع المصريين القدماء ، وتؤكد شرائع نبوخذ نصر على الاهتمام بمدفوعات الاجور التشغيلية ورقابة الانتاج والاهتمام بالزراعة واحترام حقوق الانسان ، وكذلك نصت مسلة حمورابي على قوانين خاصة لحماية الافراد من الاضرار الخارجية ومعاقبة المسؤولين عنها (موسوعة العراق في التاريخ ، ١٩٨٣:١٥).

اما في الاسلام ، فقد كان وما زال اكثر عمقا واهتماما بمفهوم المسؤولية الاجتماعية واستباقا واقترابا من المفاهيم الحديثة لان الاسلام دين شامل لكافة نواحي الحياة واعطى للعلاقة بين الفرد والمجتمع اهتماما خاصا ، وقد اهتم الدين الاسلامي بالمسؤولية الاجتماعية بشكل اكثر تجذرا وعمقا فهي ترتبط بالصلاح والتقوى وعماراة الارض وليس اذلال اهلهما وفسادها إذ يقول تعالى "وقال اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" (التوبة :الآية ١٠٥) وقوله تعالى "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الارض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون" (البقرة: الآية ٣٠).

وقد نالت المسؤولية الاجتماعية مدى واسع بعد الثورة الصناعية وتبنى افكارها الكثير من المالكين والباحثين فقد كان Robert Owen من اوائل المهتمين بالعمال وكرس جزء كبير من جهده ووقته للاهتمام بالإنسان الذي كان يسميه "الآلة الحية" وتمثلت خطته بتنظيم قوانين العمل وساعات العمل والمشاركة في مشروعات المجتمع وتقديم طعام اثناء العمل (Bhattacharry،٢:٢٠١٨).

وفي القرن الثامن عشر قامت بعض المنظمات الفردية بعرض موضوع المسؤولية الاجتماعية من خلال مشاركتها بعدد من المبادرات التي تعزز مصالح المجتمع والعمال وتحمي البيئة ، وظهرت بوادر نمو مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منتصف القرن الماضي إذ استعمل Theodore Krebs الاستاذ في مدرسة Stand ford التجارية مفهوم التدقيق الاجتماعي لأول مرة لتدقيق الوحدات التي تعد وتقدم تقارير عن مسؤوليتها الاجتماعية (Isodusiory،٧:٢٠٠٤). وظهرت من الفترة بين الستينات الى التسعينات من القرن الماضي احداثا مهمة كان لها تأثير كبير في تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية وزيادة مطالبة اصحاب المصالح والمجتمع والذي بدون دعمهم لا تستطيع الوحدة الاستمرار والقاء (Ashaly،٣:٢٠١٨).

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية لأول مرة عام ١٩٢٣ حيث بين Sheldon الى ان مسؤولية اي وحدة اقتصادية هي مسؤولية اجتماعية بالدرجة الاولى ، وان اي وحدة إذ ما ارادت البقاء والاستمرار عليها ان تلتزم بكافة التزاماتها ومسئولياتها تجاه المجتمع الذي تعيش فيه (العذاري ، ٢٠١٧:٤٣).

ان تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية كما بينه Zadek أخذ ثلاثة اجيال هي (Zadek،٣٧:٢٠١١-٣٩):-

١- الجيل الأول The first Generation :- والذي بين ان الوحدات الاقتصادية يمكن ان تكون مسؤولة بعدة طرق على سبيل المثال المساعدات الطوعية والمساهمات من اصحاب الاموال في الاعمال الخيرية المؤثرة.

٢- الجيل الثاني :- The second Generation والذي تعمل بموجبه الوحدات في الوقت الحاضر ، حيث ان كافة الصناعات والوحدات تنظر الى المسؤولية الاجتماعية كعنصر مكمل ورئيسي لاستراتيجية اعمالها طويلة الاجل ، مثلاً التحلي بأخلاق والتعامل بمسؤولية مع كافة المتعاملين مع الوحدة.

٣- الجيل الثالث :- The Third Generation يتمثل بالقيام بمساهمة لحماية البيئة ومحيطها ، ان هذا الجيل هدفه الاساسي تحقيق القضايا الاجتماعية فضلاً عن تطوير الاعمال ، مثلاً ايجاد شراكة بين الوحدات والقطاع العام لتوجيه جهود المسؤولية بأنماطها المختلفة من اجل تحقيق اهداف المسؤولية بشكل عام .

٣-١: مفهوم المسؤولية الاجتماعية The concept of social responsibility

تعني كلمة المسؤولية لغوياً بأنها " صفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعته" يقال "انا بريء من مسؤولية هذا العمل" (المعجم الوسيط، ١٩٩٤:٨٦). لقد شهد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للوحدات تغيرات جوهرية ، ولا يزال هذا المفهوم يتطور مع توسع توقعات المجتمع وتطوره حيث لا يوجد مفهوم واحد يحظى بقبول عالمي ، وكذلك لا يوجد اتفاق حول اهم البنود التي يتضمنها المفهوم ، ويبين الجدول(١) نبذة مختصرة عن المفاهيم التي قدمها عدد من الباحثين والمنظمات للمسؤولية الاجتماعية .

جدول(١) مفاهيم المسؤولية الاجتماعية

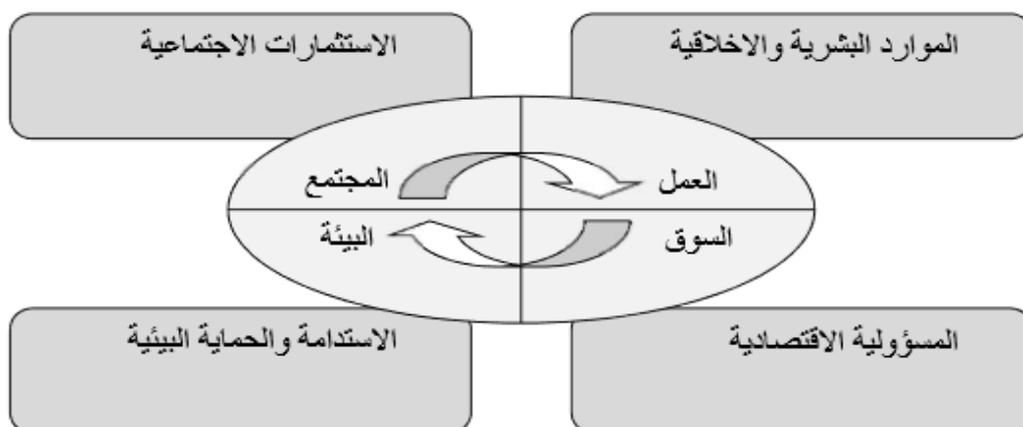
المفهوم	المنظمة او الباحث
التزام الوحدة بالمساهمة في التنمية المستدامة مع الحفاظ على البيئة التي تعمل فيها ، والعمل على تحسين حياة العاملين وعائلاتهم.	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة ، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشتهم على نحو	البنك الدولي

مفيد لنشاط الشركات والتنمية الاقتصادية.	
هي ايفاء الوحدة بمسؤولياتها الاقتصادية والقانونية والاخلاقية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ، اي تحقيق الارباح وإطاعة القوانين بشكل اخلاقي دون المساس بالمجتمع.	(Bateman&Snell,2 017:162)
تتمثل المسؤولية الاجتماعية في الالتزام الاخلاقي للوحدة اتجاه المجتمع العاملة به ، وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة اصحاب المصالح وتباين وجهات نظرهم.	(Ioana&Sandu,20 19:14)
تتمثل المسؤولية الاجتماعية في الالتزامات التي تقع على عاتق الوحدة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه متمثلة بمجموعة من الانشطة الاجتماعية مثل مكافحة التلوث الناتج عن اعمالها وتوفير فرص عمل ومعالجة بعض المشاكل الاجتماعية الاخرى مثل مشاكل الإسكان والمواصلات.	Mitra,2012:3))
التزام ادبي واخلاقي بين الوحدة والمجتمع تسعى من خلاله الوحدة إلى تقوية الروابط بينهما وبين المجتمع بما من شأنه تعزيز مكانتها في اذهان الزبائن والمجتمع بشكل عام	(محمود، ٢٠١٩: ١٤)
مجموعة القرارات والاعمال التي تتخذها الوحدة للوصول الى تحقيق الاهداف المرسومة والقيم الساندة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الامر جزءاً من المنافع الاقتصادية لإدارة الوحدة والهادفة الى تحقيقها كجزء من استراتيجياتها المخططة.	(محسن، ٢٠١٤: ١٣)

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر اعلاه

ويوضح الشكل الاتي المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية

شكل (١) المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية



Source :- (Mirela,2011:35)

٤-١ : أهمية ومبادئ المسؤولية الاجتماعية The Importance and principles of Social Responsibility

لقد استحوذت المسؤولية الاجتماعية في الوقت الحاضر على أهمية خاصة واصبح الحديث عنها ظاهرة مألوفة في عناوين الندوات والمؤتمرات ، وكذلك اخذت مجالا واسعا في الابحاث والدراسات سواء من قبل المنظمات الدولية او الافراد ، ودائما ما يثار تساؤل حول فائدة تحمل الوحدة الكلف اضافية لتمويل انشطتها الاجتماعية ، وطبعاً لا بد ان تكون نفع للوحدة الاقتصادية من تبنيها للمسؤولية الاجتماعية وعدم التهرب منها (Benabou&Tirole،١٢:٢٠١٤).

وبخصوص أهمية المسؤولية الاجتماعية فقد اختلف الباحثون على المردودات التي تعود على الوحدات عند تبنيها هذه المفاهيم ويبين الجدول (٢) وجهات النظر لعدد من الباحثين بخصوص اهميتها

جدول (٢) أهمية المسؤولية الاجتماعية

الباحثون	اهمية المسؤولية الاجتماعية
(Heugenes&Dentchev,2017:1 52)	هي عنصر مهم في صياغة الاستراتيجية الشمولية للوحدة ، إذ ان هذه المسؤولية باتجاهاتها المختلفة ترتبط على نحو او اخر بعنصر العمل بالوحدة من حيث ادراك العاملين لهذا العنصر بما يكفل اسهامهم الفاعل في تنفيذ المهام الموكلة اليهم .
Chavoshbash,et.al,2012:627))	تعد المسؤولية الاجتماعية استثمار طويل الاجل لع عائد على المدى الطويل يفوق الكلفة المنفقة على اوجه النشاط الاجتماعي للوحدة لان قيام الوحدة بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه اصحاب المصلحة وغيرهم في المجتمع يساهم في تحسين صورة ومركز الوحدة في عيون الجمهور والزبائن مما ينعكس ايجابيا على عائدات الوحدة في الاجل المتوسط والاجل الطويل.
(Mitra,2012:4)	تعد المسؤولية الاجتماعية للوحدات من العناصر الرئيسية في تكوين سمعة والمشاركة في استراتيجيات واقعية وفعالة لتقديم الخدمات الاجتماعية وتعزيز السمعة العامة للوحدة مما يسهل آليات ادارة الوحدة والرفع من قدرتها على استقطاب زبائن جدد وزيادة حصتها في السوق.

<p>(Benabou&Tirole,2014:13)</p>	<p>١- استقطاب الكفاءات البشرية للعمل في الوحدة نظراً لسمعتها في التعامل داخليا وخارجيا.</p> <p>٢- بناء علاقات قوية مع الحكومات تساعد في تسهيل عمل الوحدة وحل مشكلاتها.</p> <p>٣- رفع قدرة الوحدة على الابتكار والتعليم</p> <p>٤- انتاجية عالية للعاملين . ٥- ولاء اكبر للعاملين .</p> <p>٥- انخفاض عدد الدعاوي القضائية. ٦- رضا عال للزيانين .</p> <p>٧- ادامة الحياة والالتزام الاخلاقي.</p> <p>٨- زيادة درجة الرضا لدى اصحاب المصلحة من خلال الاستماع لآراء ووجهات نظر الجمهور وجماعات الضغط.</p>
-------------------------------------	---

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر اعلاه

ان الهدف الرئيسي للوحدة من تبني المسؤولية الاجتماعية هو زيادة مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة ، ولأجل تحقيق ذلك يجب على الوحدة اتباع مبادئ المسؤولية الاجتماعية المتمثلة بالاتي (عويدة،٢٠١٣:٦٦-٦٧):-

١- الشفافية :- اي ان تلتزم الوحدة بالشفافية بأنشطتها وقراراتها التي تؤثر على البيئة والمجتمع ' بان تقوم بالإفصاح على نحو دقيق وواضح وبدرجة معقولة ووافية وتام عن انشطتها وقراراتها وسياستها التي تكون مسؤولة عنها ومنها التأثيرات المحتملة والمعروفة على المجتمع والبيئة ، وهذه المعلومات يجب ان تكون مفهومة ومتاحة وبالإمكان الوصول اليها مباشرةً من قبل الاطراف المتأثرة او المحتمل تأثيرها كما يجب الحصول على هذه بالوقت المناسب وتكون فعلية حول طبيعة ومكان وهدف ممارسة انشطتها.

٢- القابلية للمساءلة :- ومعناه ان تكون الوحدة مستجيبة للمساءلة بخصوص تأثيراتها على البيئة والمجتمع ، اي ان تتوافق وتقبل التدقيق والفحص الملائمين وان توافق ايضاً على التجاوب مع التدقيق والفحص ، ان المساءلة تدور حول نتائج انشطتها وقراراتها على البيئة والاقتصاد والمجتمع وبالأخص النتائج غير المقصودة ، فضلاً عن الاجراءات التي نفذت لمنع تكرار هذه الاثار السلبية غير المنظورة وغير المقصودة.

٣- السلوك الاخلاقي :- اي ان تتصرف الوحدة بسلوك اخلاقي على الدوام اي ان يكون سلوكها مبني على اخلاقيات العدل والتكامل والامانة وينبغي على الوحدة ان تعمل على تعزيز السلوك الاخلاقي بشكل فعال عن طريق تحديد ووضع مبادئها وقيمها الجوهرية ، ووضع اليات حوكمة تعمل على تعزيز السلوك الاخلاقي داخل الوحدة وفي تعاملها مع الاخرين ، وتبني وتطبيق وتحديد معايير السلوك التي تتناسب مع انشطتها وغرضها ، منع حدوث اي تسوية

للمصالح او تضارب عبر الوحدة من شأنه احداث تصرف غير اخلاقي ، تطوير اليات رقابية لتطبيق ومراقبة السلوك الاخلاقي.

٤- احترام مصالح الاطراف المعنية :- وهو ان تحترم الوحدة و وتتجاوب وتضع في اعتباراتها مصالح الاطراف الاخرى ، على الرغم من ان اهداف الوحدة تكون مقتصرة على اعضاءها او عملائها او مصالح مالكيها او عناصرها الاساسية الا ان الجماعات او الافراد يجوز ان يكون لهم مطالبات ومصالح معينة وحقوق ينبغي على الوحدة ان تأخذها بالاعتبار لذلك يجب على الوحدة ان تقوم بتحديد اطرافها المعنية وتكون على علم باهتماماتهم ومصالحهم وتعترف بحقوقهم القانونية.

٥- احترام سيادة القانون :- اي ان الوحدة يجب ان تحترم وتلتزم بالقانون بشكل الزامي وذلك عن طريق الامتثال للقوانين الخاصة بأنشطة الوحدة والتأكد من ان انشطتها وعلاقاتها تكون ضمن القانون ، اي ان تكون على علم بالالتزامات القانونية.

٦- احترام المعايير الدولية للسلوك:- اي ان تحترم الوحدة معايير السلوك الدولية مع الامتثال لسيادة القانون ، ففي المواقف التي لا يوجد فيها ادنى حد لحماية البيئة والمجتمع حيث يجب على الوحدة ان تسعى لاحترام المعايير الدولية كما يجب ان تبتعد الوحدة عن التصرفات غير القانونية او التصرفات التي لا تتوافق مع معايير السلوك الدولية.

٧- احترام حقوق الانسان :- اي يجب ان تحترم الوحدة حقوق الانسان والاعتراف بها ، ويجب ان تعزز وتحترم الحقوق الواردة في الميثاق الدولي لحقوق الانسان والايمان بان هذه الحقوق هي جزء من الثقافات والمواقف في كافة الدول.

١-٥: ابعاد واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية Dimensions and strategies of social responsibility

اصبحت المسؤولية الاجتماعية فلسفة تتبناها الوحدات عند ادائها لأنشطتها اليومية بسبب اهميتها لذلك اصبح ضروري ان نتطرق الى ابعاد هذا المفهوم بشكل مفصل ، ونظراً لشمولية محتوى مفهوم المسؤولية الاجتماعية فقد اشار الباحثون الى تصنيفات عديدة حاولوا من خلالها تحديد ابعاده من وجهات نظر مختلفة فنلاحظ بعضهم حددوا اربعة ابعاد للمسؤولية الاجتماعية وهي (المسؤولية اتجاه المستثمرين ، المسؤولية اتجاه الزبائن ، المسؤولية اتجاه الموظفين ، المسؤولية اتجاه البيئة والمجتمع) (Nickels,et.al،١١١:٢٠١٥).

في حين اتفق كل من (Certo&Peter،٢٢٥:٢٠١٧) و (Chandan،١١٥:٢٠١٩) في تحديد ابعاد اربعة للمسؤولية الاجتماعية وهي (العاملين ، الزبون ، البيئة ، المجتمع). واختلف Schiebel عن اغلب الباحثين إذ حدد سبعة ابعاد للمسؤولية الاجتماعية وهي (تحسين الاداء المالي ، التزام

ودافعية العاملين، ولاء المستهلك، تقليص الخطر، تخفيض كلف التشغيل، تعزيز سمعة وصورة العلامة التجارية) (Schiebel، ٢٠١٣: ٣-٤). الا ان اغلب الباحثين اتفقوا على تحديد الابعاد الاتية للمسؤولية الاجتماعية :-

١- المسؤولية الاقتصادية Economic Responsibility

وهي مجموعة الأنشطة والاجراءات والسياسات والبرامج والعمليات ذات الطبيعة الاقتصادية، او التوجه الاجتماعي للوحدة وهذا البعد يوجه الوحدة نحو تحقيق الأداء الاقتصادي المتمثل بتحسين الانتاجية وزيادة المبيعات من خلال انتاج الخدمات والسلع التي يرغب بها المجتمع ويحتاجها وتوفيرها بالسعر المرضي للمستثمر والمجتمع معا وبما يحقق بقاء واستمرارية الوحدة (Chavoshbashi, et.al، ٢٠١٢: ٦٢٨). ان جوهر هذا البعد هو ان على الوحدات الاقتصادية التركيز على هدف تعظيم الارباح وان المساهمات الاجتماعية ما هي الا نواتج ثانوية لزيادة الارباح، وان مدراء الوحدات هم مهنيون وليس مالكي هذه الوحدات لذلك فهم يراعون مصالح المالكين واذا ما قرروا ان يقوموا بالإنفاق على القضايا الاجتماعية فأن ديناميكية السوق سوف تضعف وبالتالي فان الارباح ستخفض نتيجة هذا الانفاق على القضايا الاجتماعية مما يؤدي الى خسارة المالكين، ولو تم رفع اسعار المنتجات للتعويض عن هذا الانفاق فأن المستهلكين سيخسرون ايضاً او يمتنعوا عن شراء منتجات هذه الوحدات وبالتالي ستخفض المبيعات وتندهور الوحدة (Robbins، ١٦٥: ٢٠١١).

٢- المسؤولية القانونية Legal Responsibility

ويقصد بهذا البعد اتباع القوانين الدولية والمحلية، قوانين الولاية، القوانين الفيدرالية، وغالباً ما تحدد الدولة هذه المسؤوليات من خلال القوانين والتعليمات والانظمة التي تشرعها ويجب على الوحدات الالتزام بها والا سوف تتعرض الى المسائلة القانونية. ان هذه المسؤولية لا تتحدد ضمن نطاق المجتمع والزيون والوحدة وما تربطهم من علاقات بل كذلك تعمل على حماية الوحدات من المنافسة غير المشروعة بينهما وما يترتب عليها من أزمات وصراعات. أن المسؤولية القانونية والاقتصادية ضرورتان ويلعبان دورا اجتماعيا كبيرا فليس هناك مبرر من ان تتبنى الوحدات الاقتصادية دورا اجتماعيا وهي لا تستطيع تقديم الخدمات والمنتجات للمجتمع ولا تلتزم بالقوانين (Baron، ٢٠١٠: ٢٢). ان وصف المسؤولية الاجتماعية على أنها مبادرة تقوم بها الوحدات بصفة طوعية فهذا يعني ان تبني الوحدات للمسؤولية الاجتماعية سيكون باعتبارها واجب اخلاقي وليس قانوني، الا ان هناك بعض صور ومظاهر المسؤولية الاجتماعية تعد ملزمة قانونياً مثل تنفيذ اللوائح والمعايير والمقاييس والتعليمات والقوانين ذات الصلة بأعمال الوحدات ورفع ودفع الاضرار التي تحدثها الوحدات بالبيئة والمستهلكين (Chavoshbashi, et.al، ٢٠١٢: ٦٢٩).

٣- المسؤولية الاخلاقية Ethical Responsibility تمثل الانشطة والمساهمات التي تقوم بها الوحدات تجاه المجتمع دون ان تكون تلك الانشطة والمساهمات قد فرضت بموجب القانون . ان المسؤولية الاخلاقية لا تكون الزامية على الوحدات الا انها تعد ركناً مهماً من المسؤولية الاجتماعية للوحدات (Carrol, ٢٦٨:٢٠١٦). وينص هذا البعد على ضرورة مراعاة القيم الاجتماعية والمعايير الاخلاقية في المجتمع عن طريق احترام التقاليد والعادات والجوانب الاخلاقية في الاستهلاك لذلك يتم التركيز على الخدمات والمنتجات التي تتوافق مع طبيعة الحياة للمجتمع (Goetsch&Davis, ٨٤:٢٠١٠).

٤- المسؤولية الانسانية والخيرية Philanthropic Responsibility يقصد بها الخدمات والانشطة الانسانية التي تكسب الوحدة تعاطف واحترام المجتمع ، ويتم القيام بها عن طريق المساعدات والمشاريع الخيرية والهبات ورعاية اسر العاملين والمشاركة في الاعمال الخيرية . اي التصرف كمواطن صالح يسهم في تحسين نوعية الحياة في المجتمع وتعزيز الموارد فيه . ان التزام الوحدات بهذه المسؤوليات يحسن صورتها بين الوحدات الاخرى ويزيد من ولاء الموردين واصحاب المصلحة والزبائن ، ان المسؤوليات الاربعة الواردة في نموذج (Carrol, ١٩٩:٢٠١٦) هي مستويات مرتبة حسب الاولوية وبشكل هرمي متسلسل فلا يتوقع من الوحدات ان تقوم بمبادرات اخلاقية وانسانية اذا لم تكن تلك الوحدات قد حققت جزءا كبيرا من مسؤولياتها القانونية والاقتصادية اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه. فالوحدة ملزمة بتحقيق العوائد والارباح الاقتصادية لتحقيق متطلبات حملة الاسهم ، ولكي تستمر بعملها عليها ان تنفذ القانون لأبعاد نفسها عن المسائلة القانونية (Keng, ٣٦:٢٠١٣).

شكل (٢) هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية



Source:(Carroll,2016:37)

وهناك الكثير من المدراء يدافعون عن دور الوحدات في القضايا الاجتماعية ، فالوحدات يمكن ان تتبع مدى واسع من المسؤولية الاجتماعية او موقفا رافضا لها إذ أن هناك ثلاث استراتيجيات تستطيع الوحدات اتباع اي منها وكالاتي:-

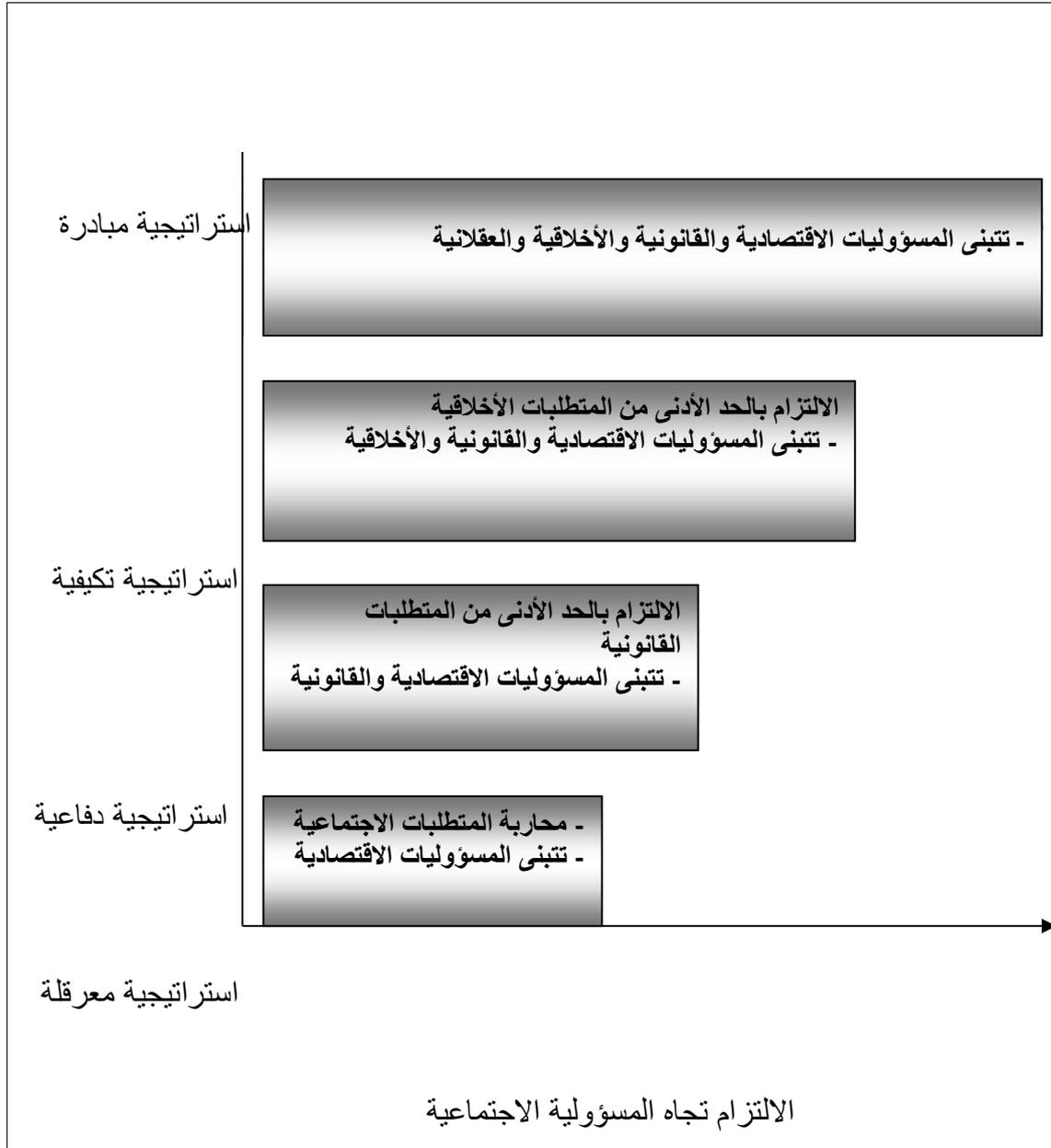
١- استراتيجية معرقلّة **Obstructionist Strategy** هذه الاستراتيجية تهتم الوحدات بتلبية المتطلبات الاقتصادية فقط بينما القضايا الاجتماعية فيتم محاربتها ومقاومتها من قبل ادارة هذه الوحدات وبين **Schermerhon** ان الوحدات التي تتبع هذه الاستراتيجية تترك المشكلات الاجتماعية بدون حل حتى يعلم الجمهور بها ومن ثم تقوم بمعالجتها على الرغم من انكارها ومسؤولياتها تجاه تلك الاخصاء والمشكلات والحد من تأثيرها السلبي وتقوم بامتصاص غضب فئات اصحاب المصالح (الحمدي، ٢٠١٣: ٦٧).

٢- استراتيجية دفاعية **Defensive Strategy** حسب هذا النمط من الاستراتيجيات فأن الوحدات تقوم بكل المسؤوليات الاجتماعية التي ينص عليها القانون فقط ، اي انها لا تنفذ اي أنشطة اجتماعية لم ينص عليها بقانون حيث ان هذه الاستراتيجية تتبناها الوحدات التي لا تؤمن بفكرة المسؤولية الاجتماعية (Griffin، ١٣٢: ٢٠١٢).

٣- استراتيجية تكيفية **Accommodative Strategy** حسب هذه الاستراتيجية فان الوحدة تقوم بتوظيف مستشارا اخلاقيا لتعزيز وتحسين سمعة وصورة الوحدة امام المجتمع عن طريق تبني دورا اجتماعيا واسعا ، اي ان هذه الاستراتيجية تتبعها الوحدات التي تتبنى نهجا متغيرا حسب ظروف المنافسة ومتطلبات العمل (Griffin&Ronald، ٣٠: ٢٠١٤).

٤- استراتيجية تفاعلية (مبادرة) **Proactive Strategy** تشكل هذه الاستراتيجية المراتب الاعلى للمسؤولية الاجتماعية التي يمكن ان تنفذها الوحدات وتكون مصممة لتلبية المسؤولية الاخلاقية والقانونية والاقتصادية ، اذ ان الوحدات التي تتبع هذه الاستراتيجية تؤيد وتهتم بمفاهيم المسؤولية الاجتماعية وتعد نفسها مواطن داخل المجتمع الذي تعمل فيه ، حيث انها تستفيد وتتفاعل مع الفرص التي تتوفر (Griffin، ١٣٢: ٢٠١٢)، والشكل الاتي يبين الاستراتيجيات الاربعة التي يمكن للوحدات اتباعها واحد منها .

شكل (٣) استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية



Source:- (Schermerhom,2011:128)

١-٥: تقارير المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility Reports

هناك العديد من الاسباب التي تدفع الوحدات الاقتصادية للإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية ومنها جذب استثمارات جديدة ، فتح اسواق جديدة ، تعزيز الاداء المالي، تحسين علاقتها بفئات اصحاب المصالح ، الرغبة بالالتزام بالتشريعات والقوانين لتجنب العقاب والمساءلة لاعتبارات اخلاقية ومجتمعية (شرف ،٢٠١٥:٤٠).

ونتيجة لذلك التطور الحاصل في بيئة الاعمال زادت ضغوط المساءلة على الوحدات سواء من قبل المنظمات الدولية او اصحاب المصالح التي دعت الى ضرورة الافصاح عن الاثار الاجتماعية والبيئية

لأنشطة الوحدات فضلاً عن الآثار الاقتصادية ، وبسبب ذلك ظهر ما يعرف بتقارير المسؤولية الاجتماعية وتقوم هذه التقارير في الإفصاح عن الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بصورة متوازنة دون التركيز على بعد واحد دون آخر . وتعرف تقارير المسؤولية الاجتماعية بأنها "قيام الوحدات في دمج معلومات الأنشطة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الى جانب انشطتها الاقتصادية في قوائمها المالية او بشكل منفصل للتعبير عن مدى مسؤولياتها تجاه المجتمع وتحسين صورتها وتقييم ادائها من قبل جميع فئات اصحاب المصالح" (Guruitsh&Sidorova، ٢٧:٢٠١٢) . وعرف (Hughen,et.al، ٥٨:٢٠١٤) تقارير المسؤولية الاجتماعية بأنها " اعلان صريح وواضح من قبل الوحدات لأصحاب المصالح عن الممارسات التي تقوم بها في جميع انشطتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية والحوكمة ومدى التزامها بمسؤولياتها تجاه المجتمع واعطاء صورة واضحة عن المخاطر التي تتعرض لها الوحدات في مسيرتها وتوفير المزيد من الشفافية لعملياتها" .

١-٥-١: النظريات المفسرة لتقارير المسؤولية الاجتماعية Explanatory theories of social responsibility reports

- ١- هناك مجموعة من النظريات تفسر الحاجة الى تقارير المسؤولية الاجتماعية للوحدات منها:-
نظرية الشرعية : وفق هذه النظرية فأن الوحدات تعمل ضمن نظام اجتماعي اكبر وفق عقد اجتماعي مع البيئة والمجتمع المحيط بالوحدة (الصاوي، ٢٠١٢:١٢٢) . وعرفت بأنها "افتراض عام بأن أنشطة الوحدة مناسبة ومتوافقة مع مجموعة من المعتقدات والقواعد والقيم للمجتمع (Comyns,et.al، ٢٣٣:٢٠١٣) . ان الشرعية وفق هذا التعريف تعد مصدر لاستمرار وبقاء الوحدة ، وبالتالي فان بقاء الوحدة مرهون بمدى قدرتها على الوفاء بالمتطلبات المتوقعة منها تجاه المجتمع وليس بقدرتها على الوفاء بمتطلبات الملاك (العرموطي، ٢٠١٣:١٣) .
- ٢- نظرية اصحاب المصالح: عرف اصحاب المصالح بأنهم اي فرد او مجموعة يمكن ان يتأثر ويؤثر بتحقيق اهداف الوحدة . وعرفتهم (GRI) بأنهم الافراد او الجهات التي يتوقع في الغالب منهم ان يتأثروا بأنشطة الوحدة وخدماتها ومنتجاتها والذي في الغالب يتوقع تأثيرهم على قدرة الوحدة في تحقيق اهدافها وتنفيذ استراتيجياتها بنجاح . ويشمل هذا الافراد والجهات التي لهم الحق حسب المعاهدات الدولية او القانونية الادعاء القانوني ضد الوحدة (GRI، ٩٢:٢٠١٣) .
- ٣- النظرية المؤسسية : هذه النظرية تركز على دراسة نمط تصميم الهيكل التنظيمي للوحدات التي يتباين من وحدة الى اخرى ، ولما له من تأثير مهم في معرفة الاساس المنطقي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتحديد طبيعة ونطاق المعلومات المالية وغير المالية المفصوح عنها ، وهذه النظرية تعد مكملة لنظرية اصحاب المصالح ونظرية الشرعية (Bebbington,et.al، ٥٩٢:٢٠١٩) . ان هذه النظرية تطبق بشكل اكثر في الوحدات المتعددة

الجنسيات نتيجة اختلاف الممارسات الاجتماعية والبيئية للدول ، وبخصوص البعد البيئي ساهمت هذه النظرية في فهم القضايا والظواهر البيئية المختلفة في الدول المختلفة (Montiel&Delgado، ٢٠١٤: ١٢٥).

١-٥-٢: اشكال تقارير المسؤولية الاجتماعية Forms of social responsibility reports
اختلف الباحثون حول طريقة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، فمنهم من رأى بضرورة الافصاح عنها بتقارير منفصلة عن القوائم المالية التقليدية واخرون رأوا بان يتم الافصاح عن المسؤولية ضمن القوائم المالية التقليدية لذلك فان تقارير المسؤولية الاجتماعية يكون وفق الاتي:-

١- تقارير المسؤولية الاجتماعية ضمن القوائم المالية مجموعة من الباحثين يبررون دمج تقارير المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية بأنه يعطي نظرة شاملة عن الاداء الكلي للوحدة عن طريق الافصاح عن معلومات الاستدامة مع المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي التقليدي اي تصبح جزء من المعلومات المالية التقليدية (بدر، ٢٠١٣: ١٠٩) . الا ان (Gurvitsh&Sidoroua، ٢٠١٢: ٣١) بين من خلال دراسة اجراها على الوحدات التي تقوم بالإفصاح عن معلومات الاستدامة مع قوائمها المالية التقليدية بأنه لا توجد طريقة موحدة تتبعها الوحدات لدمج ابعاد الاستدامة مع القوائم المالية ، ولا تمتلك الوحدات فهم كافي عن كيفية الدمج لجعل معلومات القوائم متاحة ومتوفرة وسهلة للوصول اليها من قبل فئات اصحاب المصالح ، وبالتالي فإن عليهم قراءة كامل القوائم المالية لاكتشاف وتعقب معلومات المسؤولية الاجتماعية مما يؤدي الى ضياع وقت فئات اصحاب المصالح في تعقب والبحث بالقوائم عن معلومات الاستدامة . وبينت الدراسة كذلك ان الوحدات تقوم بوضع معلومات الاداء الاجتماعي والبيئي في اماكن مختلفة في القوائم المالية وهذا يصعب من امكانية الوصول الى هذه المعلومات وبالتالي تصبح قيمتها اقل.

٢- تقارير المسؤولية الاجتماعية مستقلة عن القوائم المالية يرى الكثير من الباحثين بأنه يتم اعتماد تقارير المسؤولية الاجتماعية بشكل مستقل عن القوائم المالية لاختلاف طبيعة معلوماتها وخصوصاً الاجتماعية والبيئية عن المعلومات المالية . وتتعامل الوحدات مع كميات كبيرة من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لذلك فهناك تحديات كبيرة لتكيفها في عدد محدود من المؤشرات لتقويم ادائها ومسايرة التطورات التي تحصل في بيئة الاعمال (كواشي، ٢٠١١: ١٠).

وتم وضع وصياغة مؤشرات الاستدامة وفق هذا الاطار بواسطة لجنة المبادرة العالمية لأعداد التقارير (GRI) تحت عنوان "تقارير الاستدامة" عام ٢٠٠٠ ، وقد اصبحت ارشادات هذه اللجنة

معايير عالمية للإفصاح عن معلومات الاستدامة وهي المعايير الأكثر استعمالاً من قبل الوحدات كمييار عالمي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بصورة منفصلة عن القوائم المالية (Steyn، ٢٠١٤: ٤٨٠).

٢: العلاقة بين توكيد الاداء المستدام والوفاء بالمسؤولية الاجتماعية

ان تقارير المسؤولية الاجتماعية (تقارير الاستدامة) هي تلك التقارير التي تجمع المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحوكمة (المؤسسية) متضمنة في ذلك معلومات الاستدامة واستراتيجية الوحدة والمخاطر والفرص التي تواجهها الوحدات ، وتجدر الاشارة الى ان تقارير المسؤولية الاجتماعية تتضمن معلومات مالية وغير مالية . ان الهدف الاساسي من الحاجة الى تقارير الاستدامة هي قصور التقارير الحالية – سواء تقارير مالية او تقارير حوكمة- في الافصاح عن الاداء المستدام للوحدة الامر الذي دعا الى ضرورة الافصاح عن استدامة الوحدات ، حيث ان التقارير الحالية غير قادرة في الحفاظ على قيمة الوحدة حيث ان تلك القيمة تعتمد على النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمة . وفيما يتعلق بالمبادئ الواجب اتباعها عند اعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية فهناك ثلاث مجموعات من المبادئ ، الاولى، تتعلق بحدود ومجال التقارير والثانية، تتعلق باختيار محتوى التقارير (المعلومات التي يجب الافصاح عنها) والثالثة، تتعلق بجودة المعلومات المفصح عنها (فرح، ٢٠١٨: ٨٩).

ان الحاجة الى توكيد تقارير المسؤولية الاجتماعية واقع ملموس ومؤيد بادلته مقنعة ، لا سباب عديدة اهمها (Rihma، ٢٠١٤: ٢١):-

١- زيادة مصداقية تقارير المسؤولية الاجتماعية :- حيث ان المعلومات التي تفصح عنها الوحدات تظل منقوصة في خصائصها او صفاتها ما لم يتم مراجعة تأكيدات الادارة بخصوصها ، ولتحقيق هذه المصداقية فالحل في التوكيد وابداء الممارس رأي فني محايد فيها ، وبهذا فان التوكيد يضيف مصداقية لتقارير المسؤولية الاجتماعية، الامر الذي يؤدي الى امكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من قبل اصحاب المصلحة.

٢- تخفيض خطر المعلومات :- ان توكيد تقارير المسؤولية الاجتماعية تجعل اصحاب المصلحة قادرين في الاعتماد عليها وبالتالي تخفيض خطر المعلومات التي يتعرض لها متخذي القرارات خاصتاً قليلي الخبرة في التعامل مع هذه المعلومات.

٣- الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية :- ان اعداد الوحدات لتقارير المسؤولية الاجتماعية يعني انها تفصح عن مدى ايفاءها لمسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية ، وبالتالي فان

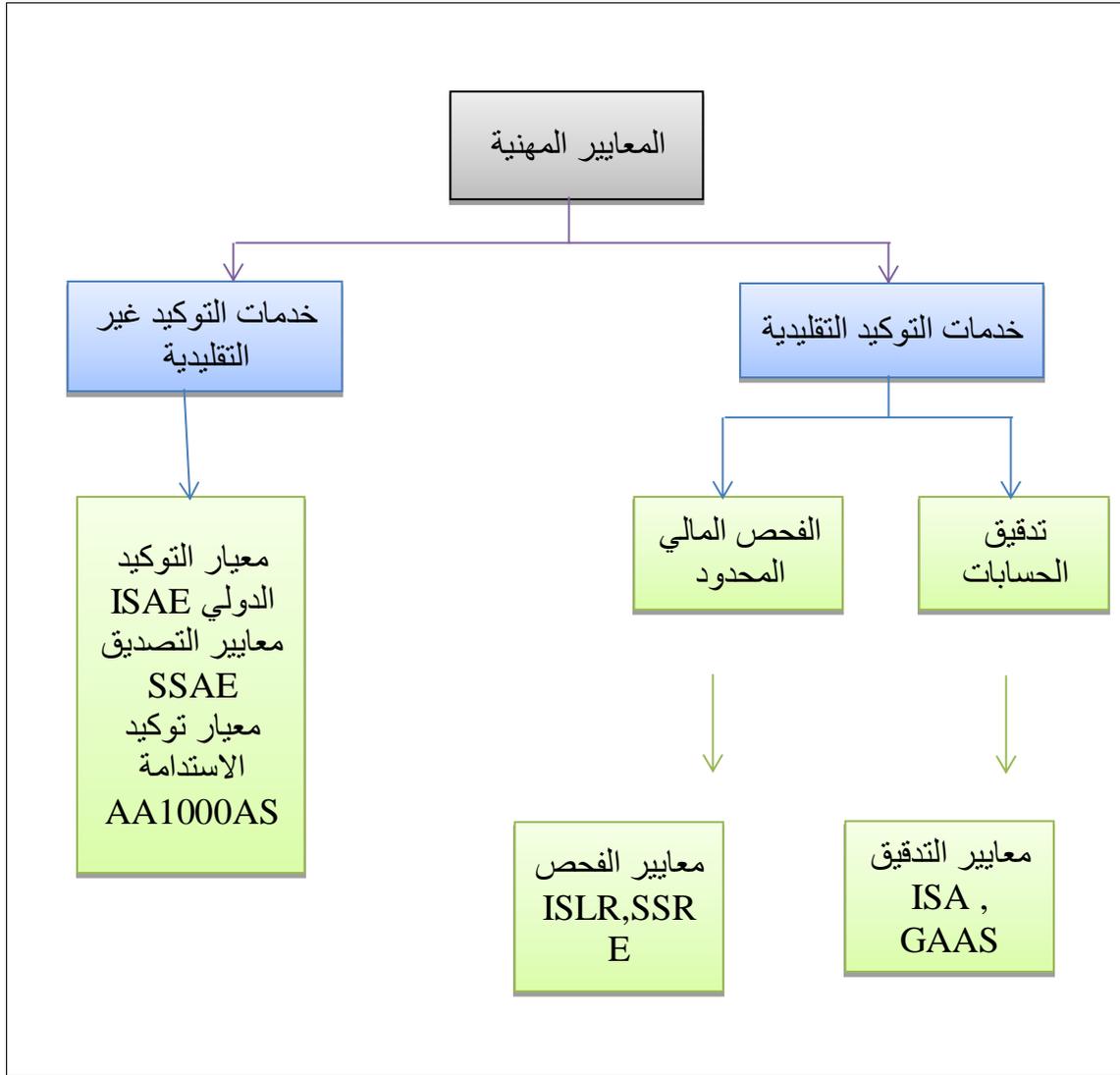
توكيد هذه التقارير يساعد الوحدات في تحقيق اهدافها ومسؤولياتها امام اصحاب المصلحة حيث ان معظم الممارسين يقومون بتقديم المشورة للوحدات حول كيفية تحسين نظمها وعملياتها وضوابطها مما يؤدي الى تحسين ادائها المستدام وكذلك يحدد التوكيد المخالفات والانتهاكات في القوانين والتشريعات الخاصة بأبعاد الاستدامة وبالتالي يجبر الوحدات على الالتزام بها خوفاً من المسائلة القانونية وحفاظاً على سمعتها ، كذلك يعمل على تحديد نقاط الضعف والقوة في اداء الوحدات وتقديم المقترحات لمعالجتها وتلافيها مستقبلاً وكيفية تعزيز نقاط القوة كل هذه الامور ساعدت الوحدات على الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية.

يجب ان ندرك ان ما عدا خدمتي تدقيق الحسابات والفحص المحدود المائيتين فان الاسم العلمي للخدمات المهنية الاخرى هو التوكيد المهني وبالتالي فان الخدمات المهنية غير التقليدية الخاصة بتدقيق تقارير المسؤولية الاجتماعية تأخذ الاشكال الاتية (شحاتة، ٢٠١٤: ٢٤٣) :-

- التوكيد المهني الخاص بالأداء والالتزام البيئي للوحدة.
- التوكيد المهني الخاص بالأداء والالتزام الاجتماعي للوحدة .
- التوكيد المهني الخاص بقواعد ومبادئ الحوكمة.
- التوكيد المهني الخاص بإفصاح الوحدة عن غازات الاحتباس الحراري.
- التوكيد المهني الخاص بإفصاح الوحدة عن أدائها المستدام.
- التوكيد المهني الخاص بإفصاح الوحدة عن ادائها المستدام وغازات الاحتباس الحراري.

ويجب على مراقب الحسابات ان يقوم بأداء هذه الخدمات وفقاً للمعايير الدولية.

شكل (٤) المعايير الدولية الخاصة بخدمات التوكيد المهنية



المصدر : (شحاتة، ٢٠١٤: ٢٤٣)

ويشترط في كل عضو ان يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً ملائماً وسليماً كما ينبغي ان يكون مدرباً تدريباً راقياً وفنياً ، وفي كل الاحوال يجب ان يدخل رئيس واعضاء الفريق في دورات تعليم وتدريب مستمرين.

٣-انموذج مقترح لتدقيق ابعاد المسؤولية الاجتماعية.

ت	المحور الأول : الامور العامة
1	دراسة الهيكل التنظيمي وعلاقته بأهداف الوحدة ومدى تناسقه مع القانون التأسيسي والتعليقات والنظام الداخلي . فضلاً عن دراسة تفسيمات الهيكل التنظيمي ومكوناته (اقسام . شعب الخ) للتحقق من : أ. تفادي الأزدواجية والتداخل بين العمليات والأنشطة. ب. تجنب الاختناقات في العمل. ج. توزيع المسؤوليات والاعمال والسلطات بين الافراد. د. تحقيق الاستعمال الامثل للموارد المتاحة. هـ. تحقيق التناسق والانسجام بين الأنشطة والادوار والوحدات. و. تسكين الوحدة من الاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية والتكيف معها.
2	التحقق من قيام الوحدة الاقتصادية بأعداد وتنفيذ الخطط الخاصة بنشاطها .
3	التحقق من مدى توافر الخطط البديلة لدى الوحدة الاقتصادية (خطط للطوارئ والكوارث الطبيعية والحوادث ومحاربة الفساد والجرائم).
4	التأكد من وجود نظام جيد لتقويم اداء الوحدة مع ضرورة احتوائه على مؤشرات ومعايير تقويم الاداء.
5	دراسة تقارير الإدارة للتأكد من احتوائه على نتائج خاصة بنشاط الوحدة والاستدامة .
6	فحص وتقويم قسم التدقيق الداخلي للتأكد من قوة وفاعلية القسم في الوحدة الاقتصادية.
7	التحقق من ملاك الوحدة ومدى مطابقتها مع الملاك المصدق من قبل وزارة المالية.
8	التأكد من ان اعداد وتمويل موازنة الوحدة الاقتصادية تراعي الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية وبما يضمن الحفاظ على حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية.
	المحور الثاني : الاقتصادي والمالي
1	التحقق من تخصيصات الوحدة الاقتصادية المرصودة لها و اثرها على نصيب الفرد ومن اهم الاجراءات هي: أ. التحقق من نسبة موازنة قطاع الوحدة الاقتصادية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

	<p>ب. التحقق من نسبة موازنة قطاع الوحدة الاقتصادية من الموازنة العامة للدولة ونصيب الفرد من موازنة القطاع.</p> <p>ج. التحقق من نسبة موازنة الوحدة الاقتصادية من موازنة القطاع ونصيب الفرد من موازنة الوحدة ومقارنته مع السنوات السابقة.</p>
2	التحقق من نسبة استغلال تخصيصات الموازنة التشغيلية للوحدة ومقارنتها مع المصروفات الفعلية للتأكد من تحقيق اهدافها.
3	التأكد من مبالغ التخصيصات التي لم يتم الافادة منها والصرف منها خلال سنوات البحث.
4	التحقق من ايرادات مديرية بلدية الكوت ومقارنتها مع الايراد الحكومي الكلي لمعرفة مدى مساهمة المديرية في تحقيق الاستدامة.
5	التحقق من الايرادات المخمنة والايادات الفعلية والمصروفات الفعلية لتحديد الفائض والعجز في مديرية بلدية الكوت.
6	التحقق من المبالغ المترتبة بذمة القطاع الحكومي والقطاع الخاص لتحديد مدى كفاءة الاجراءات المتبعة من قبل الادارة في تحصيل تلك الديون.
7	التحقق من مبالغ المنح المستلمة من وزارة المالية (الدعم الحكومي) ومقارنته مع المصروفات الفعلية
8	التحقق من كفاءة قسم ادارة الاملاك في ادارة املاك الوحدة الاقتصادية لما لها من تأثير على ايراداتها من خلال:- أ. التحقق من الاملاك السؤجرة وغير السؤجرة للوحدة الاقتصادية. ب. التحقق من عدد التحاوزات على املاك الوحدة الاقتصادية.
9	الحصول على كشف بالهدايا والمنح المستلمة خارج الموازنة مع ذكر اسم الجهة المانحة والتأكد من تسجيلها في سجلات الوحدة , وهل تم استعمالها او تسليمها الى جهة اخرى لمعرفة مدى مساهمتها في زيادة التمويل لتحسين نشاط الوحدة والخدمات المقدمة للسكان.
10	التحقق من التزام الوحدة الاقتصادية بعدم الصرف او المناقلة من تخصيصات الموازنة الاستثمارية الى الموازنة التشغيلية.
11	التحقق من الانفاق الاستثماري في الوحدة الاقتصادية نسبة الى الانفاق الاستثماري للحكومة

12	التحقق من نسبة استغلال تخصيصات الموازنة الاستثمارية ومقارنتها مع المبالغ الفعلية المصروفة على المشاريع.
13	التحقق من دعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي للاستثمار في نشاط الوحدة الاقتصادية
14	التحقق من نصيب الفرد من استهلاكه لخدمات ومنتجات الوحدة الاقتصادية ومقدار التغيير في استهلاكه لها ومقارنته بالسنوات السابقة.
15	التحقق من كلفة الخدمات التي تقدمها الوحدة الاقتصادية ومقدار التغيير فيها مقارنة بالسنوات السابقة.
16	التحقق من المشاريع المنجزة وغير المنجزة واسباب عدم انجازها للتحقق من هدر الموارد وسوء استعمال الاموال .
المحور الثالث : البيئي	
1	التأكد من قيام الوحدة بمسك سجلات خاصة بالملوثات البيئية تحتوي على نوع الملوث وكميته والنسبة المسموح بها.
2	التحقق من الإمكانات المادية والبشرية المتوافرة لدى الوحدة الاقتصادية لتنظيف ورفع النفايات وتنظيم مواقعها من خلال:- أ. التحقق من المبالغ المصروفة على تنظيف ورفع النفايات . ب. التحقق من اعداد الحاويات ونسب العجز فيها ج. التحقق من العدد الفعلي للأليات التخصصية ونسب العجز فيها. د. التحقق من عدد العاملين في التنظيف ومقارنته مع العدد القياسي . هـ. التحقق من كمية النفايات القياسية والمجمعة ونسب الانجاز خلال سنوات البحث. و. التحقق فيما اذا كان هناك أنشطة اخرى للوحدة الاقتصادية تؤثر على البيئة.
3	التحقق من قيام الوحدة الاقتصادية بتصنيف النفايات الى نفايات منزلية وتجارية وصناعية
4	التحقق من مدى توافر مناطق نظامية للطمر الصحي تتوافر فيها المحددات البيئية والموقعية.
5	التحقق من دور الوحدة الاقتصادية في تقليل التلوث وجمالية المدن من خلال غسل الحدائق والمتنزهات من خلال الاجراءات الاتية:- أ. التحقق من المساحة المزروعة من قبل الوحدة الاقتصادية. ب. التحقق من المبالغ المصروفة على الحدائق والمتنزهات .

	ج. التحقق من الإسكانات السادية والبشرية المتاحة للوحدة الاقتصادية لنشاط الزراعة. د. عدد الأشجار والشجيرات المزروعة من قبل الوحدة الاقتصادية.
6	التحقق من مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية في تخطيط وإكساء وصيانة الطرق لئلا لها من تأثير على البيئة والمجتمع.
7	التأكد من إعادة تدوير النفايات والاستفادة منها في نفس الصناعة أو استعمالها في صناعة منتجات أخرى.
8	التأكد من اجراءات بيع النفايات على وفق قوانين بيع وإيجار اسواق الدولة وان إيرادات البيع قد ثبتت في الحسابات المختصة.
9	مقارنة نسبة استهلاك المياه واستهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون مع السنوات السابقة.
10	التحقق من نسبة استعمال النفط والغاز والزيوت من قبل الوحدة الاقتصادية ومقارنته بالسنوات السابقة.
11	التأكد من عدم تجاوز الوحدة الاقتصادية النسب المسموح بها من الانبعاثات الغازية للصناعات الاسخر اجية والصناعية والمحددة بموجب القوانين المحلية والمعيير الدولية .
12	دراسة تقارير قسم البيئة في الوحدة الاقتصادية وفي وزارة البيئة عن نشاط الوحدة وما يسببه من تلوث .
13	التحقق من نقل النفايات بسيارات خاصة يمنع استعمالها لأغراض أخرى.
14	التحقق من تجميع النفايات بأكياس وحسب الألوان المحددة (اللون الأحمر للنفايات شديدة العدوى . اللون الأصفر للنفايات المعدية الأخرى . اللون البني للنفايات الكيميائية . اللون الأزرق لنفايات العلاج الكيميائي . اللون الأسود للنفايات غير الخطرة) عالمياً والتحقق من فصل النفايات الصلبة عن السائلة.
15	التحقق من تدريب السلاكات على كيفية التعامل مع النفايات الخطرة.
16	التأكد من تنفيذ العقوبات المفروضة على الوحدات الاقتصادية التي لم تلتزم بالمحددات البيئية والتأكد من قيام الجهات المعنية بالبيئة بزيارة ميدانية للمعامل واعداد تقارير بذلك.
المحور الرابع : الاجتماعي	
1	التحقق من عدد اصابات العمل التي يتعرض لها العاملون نسبة الى العدد الكلي للمنتسبين

	للقوف على مدى توفر شروط السلامة في الوحدة الاقتصادية.
2	احتساب عدد العاملين في نشاط الوحدة الاقتصادية الى اجمالي عدد السكان في المحافظة لمعرفة مدى مساهمة نشاط الوحدة في الحد والفضاء على البطالة التي تعد من معوقات الإستدامة
3	التحقق من دور شعبة الطبابة بالوحدة من خلال مساعدة العاملين لتلقي خدمات الرعاية الصحية وذلك بقياس عدد الحالات المرضية نسبة الى عدد العاملين.
4	التحقق من العدالة الاجتماعية من خلال قياس معدل مشاركة المرأة في العمل من خلال الاجراءات الاتية:- أ. حساب معدل مشاركة المرأة بالعمل مقارنة مع نسبة مشاركة الرجل ومقارنته بالسنوات السابقة. ب. التحقق من نسبة مشاركة المرأة بالمناصب الادارية نسبة الى مشاركة الرجل للتأكد من تحقيق المساواة بين الجنسين والفضاء على كل اشكال التمييز وتمكين النساء. ج. حساب معدل اجر المرأة مقارنة بمعدل اجر الرجل ومقارنته بالسنوات السابقة.
5	التحقق من مساهمة الوحدة الاقتصادية في توفير احتياجات المجتمع.
6	التحقق من دور الوحدة الاقتصادية في توفير السلامة المهنية للمجتمع
7	التحقق من خطة تغيير الموظفين ودورهم على فترات دورية بما لا يؤثر على سير العمل ومن خطة تدريب الموظفين وتنمية قدراتهم.
8	التحقق من مساهمة الوحدة الاقتصادية في توفير الحوافز والمكافآت التشجيعية والضمان الاجتماعي للموظفين .
9	التحقق من مساهمة الوحدة في تحقيق الرفاهية الثقافية والاجتماعية من خلال تكاليف بناء الاندية والمدارس .
10	التحقق من مساهمة الوحدة الاقتصادية في حل مشاكل الاسكان للمواطنين.
11	التحقق من نسبة الموظفين المشاركين في دورات التدريب والتطوير السنوي: أ. نسبة الموظفين المشاركين في دورات التدريب والتطوير الى اجمالي عدد الموظفين في الوحدة الاقتصادية . ب. عدد الدورات التدريبية المخططة والفعلية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية داخل

	و خارج الوحدة. ج. نسبة مشاركة المرأة في دورات التدريب والتطوير الى اعداد المشاركين في الوحدة الاقتصادية.
	المحور الخامس : المؤسسي
1	التحقق من المداخلات القانونية في تطبيق القوانين و الأنظمة و التعليمات
2	التحقق من مساهمة و دور الوحدات المركزية في نشاط الوحدة الاقتصادية
3	فحص و تدقيق نظام المعلومات في الوحدة الاقتصادية لمعرفة مدى الافادة من اجهزة الحاسبة و ذوي الاختصاص في مجال البرمجة لتطوير النظم الادارية و المالية
4	التحقق من استعمال الانترنت في انجاز المعاملات و من التنظيم الاداري للوحدة الاقتصادية.
5	احساب مقدار الانفاق على البحث و التطوير في الوحدة كنسبة من ميزانية الوحدة.
6	التأكد من وجود ميزانية مخصصة للاستدامة في الوحدة الاقتصادية.
7	التحقق من اداء الوحدة الاقتصادية في توفير و صيانة الاليات المستعملة في تقديم الخدمات من خلال الاجراءات الاتي:- أ. التحقق من الاليات و المعدات (الصالحة و العاطلة) التابعة للوحدة الاقتصادية. ب. التحقق من عدد الاليات التخصصية (الصالحة و العاطلة) العائدة للوحدة الاقتصادية. ج. التحقق من المبالغ المصروفة على صيانة الاليات و المعدات و السيارات التابعة للوحدة الاقتصادية.
8	التحقق من عدد الدعاوى المقامة على الوحدة الاقتصادية بخصوص الخسائر الاقتصادية و البشرية الناتجة من ممارسة نشاط الوحدة .
9	التحقق من استعمال الخبرات و الموجودات الاجنبية في مجال نشاط الوحدة الاقتصادية.
10	التحقق من مقدار التنسيق بين الوحدة الاقتصادية و الوحدات الاخرى ذات العلاقة بنشاط الوحدة الاقتصادية.
11	التحقق من تعزيز التنسيق بين الوحدة الاقتصادية و الجامعات و المراكز البحثية لتلبية قابليات الكوادر العاملة في الوحدة و اجراء البحوث و الدراسات الداعمة لنشاط الوحدة.

المصدر استناداً الى: (المعيار الدولي للانتوساي 5130) . (تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا، 2001) . مؤشرات تدقيق الاداء المعدة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي) . دراسة (جاسم، 2016) . (اهداف التنمية المستدامة 2015-2030) .

١-٤ : الاستنتاجات

١. أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعني قيام الوحدات الاقتصادية بأنشطة الزامية او طوعية تهدف في حل مشكلات المجتمع او منع وقوعها والحد من الاثار الخارجية السلبية لأنشطتها وان هذه الانشطة تفي ببعض متطلبات المجتمع وقد لا تعود على الوحدات الاقتصادية بفائدة اقتصادية مباشرة.
٢. ان الوحدة الاقتصادية التي تتطور باستمرار تضع الابعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والمؤسسية لأدائها وعملياتها في الاعتبار عند اعداد تقاريرها سواء بشكل منفصل او ضمن القوائم المالية وتشمل تقارير المسؤولية الاجتماعية على معلومات عن الاثار الاجتماعية والبيئية والاثار الاقتصادية (خصوصاً تلك التي لم تظهر في القوائم المالية) .
٣. ان اي تصرف سلبي من قبل الوحدة يهدد من قيمة ومشروعية الوحدة لذا تكون تقارير المسؤولية الاجتماعية اداة مهمة لتواصل الوحدة مع مجتمعها والمحافظة على مشروعيتها عن طريق اتباعها استراتيجيات مختلفة للحصول على الشرعية، وتعكس مدى اعتراف ووعي الوحدة لمسؤولياتها تجاه المجتمع بالإضافة الى اعلام وتثقيف اصحاب المصالح بخصوص التغيرات المرتبطة بأنشطة اداء الوحدة .
٤. ان تقارير المسؤولية الاجتماعية حسب بعض النظريات يمكن ان تمثل ضغطاً مؤسسيا على الوحدات المنافسة للقيام بأعداد هذه التقارير في محاولة لتحسين ادائها في ظل التغيرات الكثيرة في بيئة الاعمال .
٥. انه من الصعب اعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية ضمن القوائم المالية التقليدية بسبب ما بينته دراسة (Gurvitsh&Sidorova، ٢٠١٢:٣١) . فضلاً عن ان القوائم المالية التقليدية تعد حسب المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبالتالي الافصاح عن المعلومات فيها يكون مقيداً .

٢-٤ : التوصيات

١. ان النموذج المقترح والذي تم بناءه في ضوء المعيار الدولي للانتوساي ٥١٣٠، و مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا، و مؤشرات تدقيق الاداء المعدة من قبل ديوان الرقابة

المالية الاتحادي واهداف التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠ممكن ان يشكل مرشد لقياس المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية .

٢. ان الافصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية سيقبل من اهميتها ، لذلك من الانسب ان تكون تقارير المسؤولية الاجتماعية بشكل مستقل عن القوائم المالية حتى تتمكن الوحدات من الافصاح طوعاً عن معلومات مالية وغير مالية كمية ووصفية عن اثار انشطتها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والمؤسسية وبما يلبي متطلبات اصحاب المصالح.

٣. يجب ان تدرك المنظمات المهنية ان ما عدا خدمتي تدقيق الحسابات والفحص المحدود الماليين فان الاسم العلمي للخدمات المهنية الاخرى هو التوكيد المهني وبالتالي فان الخدمات المهنية غير التقليدية الخاصة بتدقيق تقارير المسؤولية الاجتماعية يمكن ان يطلق عليها خدمات توكيد المسؤولية الاجتماعية ويجب مراعاة التسميات الحديثة في تشريعاتنا والاصدارات المهنية .

٤. لكي تصبح الوحدة الاقتصادية مستدامة لابد لها ان تتبع اليات حوكمة فعالة ومناسبة باعتبارها احد ابعاد الاستدامة الاربعة وتعكس جزء من المسؤولية الاجتماعية والتي تراعي فيها مصالح مختلف اصحاب المصلحة وليس فقط المساهمين.

٥. يفترض ان يقوم بتوكيد المسؤولية الاجتماعية فريق عمل ويجب مراعاة مجموعة من الاعتبارات عند تكوين هذا الفريق اهمها ان يكون رئيس الفريق مراقب حسابات وان يحتوي الفريق على جميع التخصصات التي تحتاج اليها عملية التوكيد

المصادر

١- بدر ، عصام علي (٢٠١٣) "نموذج مقترح للافصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة لمنشآت الاعمال المصرية دراسة ميدانية" ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد ٢٧ ، العدد ٤ ، الجزء ٢ ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، جامعة حلوان ، جمهورية مصر العربية.

٢- الحمدي ، فؤاد محمد (٢٠١٣) "الابعاد التسويقية للمسؤوليات الاجتماعية للمنظمات وانعكاساته على رضا المستهلك - دراسة تحليلية لاراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية" ، اطروحة دكتوراه في ادارة الاعمال ، الجامعة المستنصرية ، العراق.

٣- شحاته ، السيد شحاته (٢٠١٤) "المراجعة المتكاملة - مدخل المراجع العربي للقرن الحادي والعشرين" ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، جمهورية مصر العربية .

- ٤-الصاوي ،عفت ابو بكر (٢٠١٢) "نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة – دراسة تطبيقية" ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد ٤٩ ،العدد٢،كلية التجارة جامعة الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية.
- ٥-عويده ،نجوى (٢٠١٣) "دور الحوكمة في تعزيز اداء المؤسسة المستدامة دراسة حالة مجمع صيال – مصنع قسطنطينية" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وحوكمة مؤسسات ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- ٦-العرموطي ،احمد عدنان (٢٠١٣) "اثر محاسبة الاستدامة على تقارير الابلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان " ،رسالة ماجستير قسم المحاسبة ، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط ،الاردن.
- ٧-فرج ،نادرة بشرى (٢٠١٨) "اثر مراجعة تقارير الاعمال المتكاملة في جودة المعلومات المحاسبية " ،رسالة ماجستير في علوم المحاسبة ، كلية الدراسات العليا ،جامعة النيلين.
- ٨-كواشي ،مراد (٢٠١١) "دور نماذج الإفصاح العالمية في تعزيز الحوكمة المؤسسية " الملتقى الدولي الاول حول الحوكمة.
- ٩-موسوعة العراق في التاريخ،(١٩٨٣) ، اصدارات وزارة الثقافة والاعلام العراقية ، بغداد.
- ١٠- Ashlay ,H.,(2018) ,"Human Resource Management :Ethics an Employment " , Oxford university press.
- ١١- Bhattachryya,(2018) "Some sekjour development of a CCR :Strategy frame work " , Doctoral thesis ,Queens University Belfast
- ١٢- Benabou,Roland &Tirole ,Jean (2014)"Individual and corporate social responsibility " ,Princeton University and IZA.
- ١٣- Bebbington ,Jan &Higgins (2019)"Initiating sustainable development reporting evidence from new Zealand " ,Accounting ,Auditing &Accounting journal ,Vol.22,No.4.p.p.588-625.
- ١٤- Caray ,L. &Font,X .(2011) ,"Dong good to do well? CSR rersons ,practices and impacts in small and medium accommodation enterprises" , International journal of hospitality management , Vol .31,MO.2.
- ١٥- Certo ,P.,(2017) "Strategic Management ,Focus Process" ,1thEdition MC Grow-Hill , Inc.

- Chandan ,J.S., (2019)"Management :Concepts &Strategic " ,New -۱۶
Delh : Vikas Publishing House Prt ltd .
- Chavoshbash ,Farzaneh &Davod ,Hemate & Nahid ,Dehghan -۱۷
(2012) "Mathematical Modeling Social Responsibility for Dynamic
organizations" ,Research Journal of Applied Sciences ,Engineering
and Technology 4(6).
- Carroll ,Arhie(2016) "Business Management Society :Ethics and -۱۸
Stakeholder Management" ,6thEdition ,Thomson.
- Comyns ,Breeda &Figge ,Frank& Hahn ,Tobias & Barkemeyer -۱۹
,Ralf (2013) "Sustainability reporting :The role of Search ,Experience
and Credence Information" ,Accounting forum ,Vol.37,Issue 3. P.p.231-
243.
- Global Reporting Initiative (GRI) (2013) "Sustainability reporting -۲۰
guidelines ,Version G4" ,WWW.globalreporting .
- Goetsch ,David &Davis ,Stanley (2010) "Quality Management for -۲۱
organizational excellence Introduction to total Quality" ,6thEdition
,Pearson prentice –Hall NewJersey.
- Griffin ,Ricky ,, (2012)" Management " ,7thEdition :Houghton -۲۲
South Western .
- Griffin ,Ricky &Ebert ,Ronald (2014) "Business" ,7thEdition upper -۲۳
saddle River ,New Jersey :Pearson Prentice Hall .
- Gurvitsh ,Natalj & Sidorova ,Inna,(2012) "Survey of sustainability -۲۴
repoting integrated in to Annual Based on companies Listed on Tallinn
stock Exchange as of Qctober 2011" , Procedia Economics and
Finance ,Vol.2.p.p.26-34.
- Heugenes &Dentchev (2017) "Taming Trojan Horses: Identifying -۲۵
and Mitigating Corporate Social Responsibility Risks" ,Journal of
Business Ethics ,Vol.75,No.2.

- Hughen ,Linda &Lulseges ,Ayalew &Upton ,David (2014) -२६
 "Improving stakeholder value through sustainability and integrated
 reporting : ,The CPA Journal ,Vol.84,Issue .p.p.54-61.
- Isodusiory Group on Social Responsibility , (2014) , Working -२७
 Repono social responsibility .
- Ioana ,Ioan &Sandu ,Raluca (2019) "Legitimacy Strategies in the -२८
 Annual Reports – What Turn to social responsibility in post –
 Privatization context , Halshs – 00350496 , Verson 1-12 Jan 2019.
- Keng ,Loi, (2013) "The perception of ethics and social -२९
 resposnability of Malaysian international chamber of commerce and
 industry corporate members in relation to ISO 26000 Social
 responsibility adoption " , Unpublished PHD dissertation in Business
 administration university Tara Malaysia .
- Mitra ,Rahul ,(2012), "My Country Future : Aculture centered -३०
 interrogation of corporate social responsibility in India , JBus Ethics " ,
 Springer Science &Business Media ,DOI 10-1007/s1051-DII-0985-8.
- Montiel ,Ivan &Delgado ,Javier,(2014)"Defining and Measuring -३१
 corporate sustainability are we there yet?" ,Organization &Environment
 ,Vol.27.No.4.p.p.113-139.
- Nickels ,William& Mchugh ,James& Mchugh ,Susan -३२
 (2015)"Understanding Business " , 7thed ,MC Grow-Hill,Boston.
- Robbins ,Franklin (2011) "The Business Managers Dilemma -३३
 Identifying Social Responsibility" ,Journal of General Management
 ,Vol.2,No.1.
- Rihma ,Merle (2014)"Ethics audit a management toll for -३४
 assessing of corporate social responsibility and preventing ethical risks
 " ,These Department of business administration ,Tallinn University of
 Technology.
- Schiebel ,Walter (2013)" Corporate Ethics As aFactor for -३०
 Success" (Boku) Vienna ,Qctober .

- Schemerhom ,John (2011) "Management" ,6thEdition ,John Wily &Sons Inc. -٣٦
- Steyn ,Maxi (2014) "Organisational Benefis and implementation challenges of mandatory integrated reporting sustainability",Accounting management and policy journal ,Vol.5,Issue.4.p.p.476-503. -٣٧
- Zadeks , (2011) "The Civil Corporation the New Economy of Corporate Citizenship ", London ,Earth scan . -٣٨